المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

09/10/2013

دعوات لحماية خادمات البيوت في المغرب

الأرْبِعَاء 9 أكتوبر 2013 13:28:00

طالب ائتلاف لدعم حقوق النساء بالمغرب، السلطات في البلاد بحماية الفتيات القاصرات اللائي يعملن كـ"خادمات في المنازل"، محذرة من انتهاكات جسيمة لحقوقهن يتعرضن لها من طرف المشغلين .

ودعا ائتلاف "فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة" الحكومة المغربية للمصادقة على اتفاقية العمل الدولية (رقم 189) والتي تحدد السن المسموح به لتشغيل الفتيات في العمل المنزلي في 18 سنة، فيما صادقت الحكومة المغربية شهر ماي الماضي على قانون يحدد سن التشغيل بالنسبة للفتيات بـ 15 سنة.
وتقدر جمعيات حقوقية مغربية للدفاع عن حقوق المرأة والطفل عدد القاصرات، اللائي يعملن خادمات في البيوت في المغرب بحوالي 30 ألف طفلة، تقول أن أغلبهن قادمات من القرى والبوادي المغربية، حيث ترتفع نسبة الأمية ومعدلات الفقر.

وأكد الائتلاف المغربي في مؤتمر صحفي له، أمس الثلاثاء، بالعاصمة الرباط، ضرورة إصدار قانون يحمي حقوق العاملات في البيوت واللائي يبلغ عددهن – حسب إحصاءات غير رسمية – 92 ألف عاملة، ويضمن لهن كرامتهن وحقوقهن في إطار قانون الشغل والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتشغيل خاصة في قطاع العمل المنزلي.
وتسجل جمعيات حقوقية مغربية انتهاكات يتعرض لها من قبل مشغليهن في البيوت سواء عبر الاعتداءات الجسدية أو الجنسية، فيما تقول هذه الجمعيات أن على السلطات مراقبة تنظيم هذا المجال (تشغيل الخادمات)، حيث يقوم بعض الوسطاء بين عائلات القاصرات ومشغليهن بالحصول على مبالغ مالية مقابلة التوسط في هذه العملية، دون مراعاة لسن "الطفلة الخادمة " وحقوقها الأساسية كالتعلم والصحة والغذاء الجيد.

وكان المغرب قد صادق سنة 1993 على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، من أجل ضمان حقوق الأطفال ومنع استغلالهم بأي شكل من الأشكال، وتؤكد السلطات المغربية أنها تعمل على منع تشغيل الأطفال وتحرص على التحاقهم بالمدارس ,حيث أصدرت الحكومة المغربية سنة 2011 قانونا يجرم تشغيل الأطفال دون سن 15 سنة .

وأفادت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب (مؤسسة الأبحاث الحكومية) في آخر إحصاءات لها شهر يونيو الماضي بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة لعمل الأطفال، بأن حوالي 92 ألف طفل مغربي تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و15 سنة يعملون، حيث أشارت المندوبية إلى أن نسبة عمل الأطفال سجل تراجعا ملحوظا في المغرب مابين سنة 1999 وسنة 2012 .
وتعتبر جمعيات حقوقية مغربية تهتم بحقوق الطفل إن التقارير الأخيرة التي أصدرتها هيئات حقوقية حكومية تظهر حجم الصعوبات التي تعرفها وضعية حقوق الإنسان في المغرب، خاصة تلك المرتبطة بالأطفال المهمشين والذين يعانون حالة معيشية صعبة.

وقال بيان لجمعية "ماتقيش ولدي" (أكبر الجمعيات المدنية المدافعة عن حقوق الأطفال في المغرب)، **إن تقرير صدر شهر ماي الماضي عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان (حكومي) حول مراكز حماية الطفولة في المغرب، والذي أقر أن إيداع الأطفال في هذه المراكز لا يتلاءم مع قواعد ومعايير اتفاقية حقوق الطفل، يؤكد بشكل واضح أن مجال حماية الطفولة يحتاج لجهود مضاعفة من قبل الحكومة المغربية."**

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب قد قال في تقرير له حول مراكز الطفولة في المغرب أن هذه الأخيرة "تعرف اختلالات كثيرة، حيث يتواجد داخلها أطفال تختلف وضعياتهم وأعمارهم بشكل كبير، من بينهم أطفال مشردون وآخرون متخلى عنهم، إلى جانب أطفال يتابعون في حالات محاكمة، يعيشون في ظل أجواء من الاكتظاظ الشديد"، ما دفع التقرير للإعلان بشكل صريح أن "هذه المراكز لا تستجيب في المجمل للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الطفل ."

وعلى صعيد متصل، تتزايد الضغوط على الحكومة من أجل تغيير بعض القوانين المرتبطة بالاغتصاب، والتي تقول حقوقيات إنها تمس بكرامة المرأة ومهينة لها، وفي مقدمتها القانون الجنائي وفصله 475 الذي كان يسمح بتزويج المغتصبة من المعتدي عليها، ما قد يعفيه من العقاب.

وكان هذا القانون قد أثار جدلاً كبيرًا في المغرب، خاصة غداة انتحار الفتاة أمينة الفلالي العام الماضي، بعد إجبارها حسب هذه المنظمات الحقوقية على الزواج من مغتصبها، وقد أعلنت الحكومة شهر يناير الماضي عن قرارها بإلغاء الفقرة الثانية الخاصة بالزواج من المعتدي وتحديد عقوبة جريمة الاغتصاب بـ30 سنة سجنًا بدلا عن خمس سنوات.

اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشيد بالمبادرة الملكية حول الهجرة

أشادت اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الخميس المنصرم، بجنيف، بمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بشأن الهجرة واللجوء، مؤكدة أن هذه الخطوة المغربية تأتي بهدف «مواجهة تحديات حماية اللاجئين».

وأعرب مجلس إدارة المفوضية عن تقديره لمبادرة جلالة الملك، في نهاية العرض الذي قدمه السفير الممثل الدائم للمغرب في جنيف، عمر هلال، حول السياسة الجديدة للحكامة الخاصة بتدفق الهجرة التي يرعاها جلالة الملك، خلال نقاش حول «الحماية الدولية».

في هذا السياق، أشاد المفوض السامي لشؤون اللاجئين، انطونيو غوتيريس، بمبادرة جلالة الملك في هذا المجال، معربا عن استعداد المفوضية لمساعدة الحكومة المغربية في تنفيذ سياسة اللجوء الجديدة ومواكبة المملكة في هذه المرحلة الانتقالية.

من جهته، اعتبر مدير الحماية الدولية في المفوضية العليا، فولكر تورك، أن المبادرة الملكية «تقع على مفترق الطرق بين الهجرة واللجوء في سياق تدفقات الهجرة المختلطة».

وقال تورك إن «المقاربة المغربية تستند إلى الاعتراف بوضع اللاجئ من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وتندرج في إطار مواجهة تحديات الحماية».

من جانبه، أعرب هلال عن تقدير المغرب لغوتيريس وممثلة المفوضية في الرباط ولمختلف الشركاء الدوليين لدعمهم للمبادرة الملكية حول الهجرة ولاستعدادهم لمواكبة المملكة في تنفيذ سياسته الجديدة للهجرة.

وأكد هلال، خلال العرض الذي قدمه أمام اللجنة التنفيذية، أن المغرب وضع الأسس لسياسة الحكامة الجديدة لمشكلة الهجرة السرية واللاجئين، وفقا لتقاليده العريقة في الاستقبال والتزامه الدولي بالنسبة لتدبير تدفق المهاجرين المعقد.

وأبرز أن المبادرة التي أطلقها جلالة الملك يوم 10 شتنبر الماضي تستند لرؤية جديدة للسياسة الوطنية للهجرة، وعلى الجانب الإنساني بمفهومه الواسع، وعلى المسؤولية في النهج المتبع.

واعتبر أن هذه الرؤية الخاصة بسياسة الهجرة تبرز التزام المملكة، على الخصوص، في ما يتعلق بالقارة الإفريقية، مضيفا أنها تكرس المغرب كأرض استقبال وانخراطه في التنمية البشرية، سيما في مجال التكوين وتعزيز السلم والنهوض بالعمل الإنساني في إفريقيا.

كما ذكر هلال أن هذه السياسة الجديدة ستكون متاحة من خلال مخطط عمل تنفيذي يتمحور حول أربعة مجالات أساسية، تم تحديدها في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسيتم تنفيذه من خلال خطوة تشاركية تشرك مختلف المتدخلين وكذا ممثلية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

وفي ما يتعلق باللجوء، تنص المبادرة الملكية على إطلاق مسلسل لتأهيل الإطار التشريعي والمؤسساتي الوطني، بهدف تزويد المغرب بنظام إداري يتماشى مع المعايير الدولية ويحترم التزاماته في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

في هذا الصدد، أشار إلى أن حالة الأشخاص الذين يتوفرون حاليا على الوثائق المقدمة من قبل ممثلية المفوضية في الرباط ستحظى بالأولوية في معالجتها.

وفي ما يتعلق بالأجانب في وضعية إدارية غير شرعية، فالمبادرة الملكية تنص على استمرار التعامل مع الأشخاص في وضعية إقامة غير شرعية في احترام تام للقانون وضمان حماية حقوقهم وكرامتهم.

وأشار، في هذا الصدد، إلى أن توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالأجانب في وضعية شرعية تنص على أنهم سيخضعون لفحص شامل من قبل السلطات المختصة من أجل التنفيذ السليم في إطار آلية للتشاور مع المجلس والفاعلين الآخرين المعنيين بالموضوع.

وقال في هذا السياق إن مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي تم إحداثه في 25 شتنبر في تعاون وثيق مع المفوضية، بدأ بالفعل في منح بطاقة اللاجئ للأشخاص الذين ينطبق عليهم هذا الوضع لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

وتطرق هلال، أيضا، إلى تشكيل لجنة وزارية من أجل إحداث إطار قانوني ومؤسساتي دائم لتدبير القضايا المتعلقة باللجوء، وكذا إحداث شباك وحيد بهدف تسهيل تسوية أوضاع اللاجئين.

وعلى صعيد اخر، أشاد المشاركون في الدورة السادسة للاجتماع السنوي لرئاسة الأممية الاشتراكية ورؤساء دول وحكومات وأحزاب أعضاء في الأممية الاشتراكية، الذي انعقد، أخيرا، بمقر الأمم المتحدة، بالمبادرة الملكية الرامية إلى وضع سياسة جديدة للهجرة تحترم حقوق المهاجرين.

وأجمع المشاركون في الاجتماع، الذي تزامن مع أشغال الدورة الـ68 للجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن إشكالية الهجرة ماتزال قضية شائكة تمس غالبية البلدان عبر العالم، مشيرين إلى أن هذه القضية «الحرجة» ستشكل موضوع المبادرات المقبلة للأممية الاشتراكية.

وأبرزوا، في هذا الصدد، الوضعية الصعبة للمهاجرين الفارين من العنف والاضطهاد من بلدانهم الأصلية نحو بلدان الاستقبال، حيث يواجهون بشكل يومي مخاطر وتهديدات جديدة بسبب وضعيتهم غير القانونية.

ويضم الوفد المغربي المشارك في هذا الاجتماع، الذي ترأسه رئيس الأممية الاشتراكية جورج باباندريو، نائبتي رئيس الأممية الاشتراكية، نزهة الشقروني، سفيرة المغرب بكندا، ووفاء حجي، رئيسة الأممية الاشتراكية للنساء.

وبهذه المناسبة، أبرزت الشقروني الاستقرار التي تنعم به المملكة تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، خاصة في سياق إقليمي يسوده الاضطراب، مشيرة إلى الأوراش الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقها جلالة الملك بمختلف أقاليم المملكة كنموذج للتقدم والازدهار.

ومن جهته، أكد سفير المغرب في فرسوفيا، يونس التيجاني، أن الرؤية الجديدة لجلالة الملك محمد السادس في مجال الهجرة تأخذ بالاعتبار التحولات الكبرى للهجرة على الصعيدين الجهوي والدولي، والحقائق الوطنية في علاقتها بمسألة الهجرة واللاجئين.

وفي تدخله أمام الاجتماع السنوي لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، الذي خصص مناقشاته للهجرة، أوضح التيجاني أن الرؤية الملكية تندرج في إطار التقاليد الراسخة للمملكة كأرض مضيافة، ويجسد الانخراط المستمر للمغرب لفائدة حماية حقوق الإنسان وفق المقتضيات الدستورية ومتطلبات دولة القانون، وتماشيا مع الالتزامات الدولية.

وقال إن «هذا المنحى سيعطي المملكة قوة اقتراحية حقيقية، ويمكنها بالتالي من لعب دور طلائعي وفاعل على الساحة الإقليمية والدولية في ما يتعلق بتدبير الإشكالية العامة للهجرة».

وبعد أن أشار إلى أن مسالة الهجرة تكتسي أكثر فأكثر أهمية خاصة باعتبار تداعياتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والأمني، سجل الدبلوماسي المغربي أن المغرب، نظرا لقربه الجغرافي من أوروبا، أصبح نقطة عبور مكثف للمهاجرين غير الشرعيين، في اتجاه إسبانيا كوجهة أخيرة.

وأضاف أن المغرب أصبح منذ مدة بلدا للهجرة باعتبار تنامي تدفقات المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء التي تعبر المغرب على أمل الالتحاق بأوروبا، مشيرا إلى أن عددا من هؤلاء المهاجرين يضطرون للبقاء في المغرب لفترة طويلة نسبيا.

واستطرد أنه في إطار هذه الرؤية، فإن جلالة الملك محمد السادس أعطى تعليماته للحكومة للقيام في أقرب وقت بإعداد استراتيجية ومخطط عمل مناسبين بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي وضع تقريرا حول القضية ومختلف الفاعلين المعنيين في أفق وضع سياسة شاملة في مجال الهجرة.

وذكر باللجان الوزارية التي تم تشكيلها في هذا المجال، وكذا قيام المغرب بافتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون في 24 شتنبر الماضي بالرباط.

تجدر الإشارة إلى أن المغرب هو من ضمن الدول المتوسطية الشريكة في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

المغرب والجزائر حولا كواليس الأمم المتحدة إلى ساحة لصراعهما حول إفريقيا

الثُّلاثَاء 8 أكتوبر 2013

تحوّلت الخارطة الإفريقية إلى ساحة مفتوحة للصراع السياسي والدبلوماسي التقليدي بين المغرب والجزائر.

وكشفت أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تقاطع غير مسبوق في التوجهات الدبلوماسية لكل من البلدين الجارين، حيث أصبح الهدف الأول لكل منهما هو انتزاع أكبر مساحة نفوذ وتأثير في القارة السمراء.
مصدر دبلوماسي مغربي رفيع، قال لـ» اليوم24» إن التحركات المغربية الأخيرة في القارة الإفريقية، والعودة القوية للرباط في الملف المالي، «أججت المعركة التاريخية حول إفريقيا، وهي المعركة التي تتجسّد في نقطة أساسية، هي سعي الجزائر إلى حصر التعاطي الدولي مع القارة الإفريقية في منظمة الاتحاد الإفريقي، نظرا إلى غياب المغرب عن هذه المنظمة الإقليمية، وعملنا نحن من جانبنا على خلق فضاءات جديدة للتعاطي الدولي مع قضايا القارة الإفريقية، تتعامل معها كإفريقيا وليس كاتحاد إفريقي».

توجّه عبّر عنه المقترح الأخير للمغرب خلال الاجتماع الذي نظّمته الرباط مؤخرا، تحضيرا للقاء الدولي رفيع المستوى حول «الهجرة الدولية والتنمية»، المنعقد حاليا في نيويورك. المقترح يقضي بتأسيس تحالف إفريقي للهجرة والتنمية، بهدف بلورة رؤية إفريقية مشتركة حول الهجرة، ترتكز على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.
ويستنفر المغرب كامل طاقاته الدبلوماسية ومؤسساته الرسمية من أجل تحقيق اختراق إفريقي، **ذلك أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، انتقل إلى نيويورك بداية الأسبوع الحالي، للدفاع عن الاختيار المغربي المتمثل في جعل ملف الهجرة ملفا إفريقيا خارج منظمة الاتحاد الإفريقي**. فيما كان المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي، قد سبقه الأسبوع الماضي إلى الانتقال إلى عاصمة الأمم المتحدة وتنظيم لقاء إفريقي موسّع، خصّص لمناقشة مستقبل تنمية إفريقيا ما بعد العام 2015.

الرد الجزائري لم يتأخر، حيث سارعت إلى استغلال فرصة اجتماع سنوي ينعقد على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بين هذه الأخيرة ومنظمة الاتحاد الإفريقي، لتطرح فكرة مضادة تتمثل في جعل الملفات الإفريقية، ومن بينها ملف مالي والساحل والصحراء، موضوع اشتغال مشترك بين المنظمة الأممية والاتحاد الإفريقي. واعتبرت الجزائر أن اللجنة المشتركة بين المنظمتين، يمكنها وضع إطار مشترك حول الأمن والسلم، «يكون قائما على أساس اللوائح المصادق عليها في هذا الصدد من طرف الجمعية العامة الأممية ومجلس الأمن والقرارات ذات الصلة لمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي»، تقول قصاصة لوكالة الأنباء الجزائرية.

مصدر دبلوماسي مغربي رفيع، قال لـ» اليوم24» إن المعركة المقبلة للمغرب هي المعركة الإفريقية، وأوضح هذا المصدر أن المملكة لن تبقى رهينة غيابها عن الاتحاد الإفريقي، «وستلعب أدوارها الاقتصادية والدينية والسياسية في إفريقيا، خاصة بعدما أبانت تجارب متعددة لحفظ السلم والتدخل الإنساني، عن قدرة المغرب الكبيرة على المساهمة وتمتعه بقبول ومصداقية كبيرين لدى الدول الإفريقية».

فيما لم تشهد أشغال الجمعية العامة بنيويورك، أي لقاء ثنائي بين المغرب والجزائر، واكتفى وزيري خارجية البلدين بالاجتماع مرتين، الأولى في إطار دول المغرب العربي، وذلك في تقليد سنوي لتنسيق بعض الاجتماعات التي تطلبها جهات دولية مع الاتحاد المغاربي، وأخرى مع رئيس بعثة الاتحاد الأوربي لدى الأمم المتحدة، حيث يسعى هذا الأخير إلى تطوير مجالات تعامله مع الدول الخمس في إطار كتلة مقابل كتلة، خاصة بعض المجالات الاقتصادية. عدا ذلك، تمحورت أغلبية اللقاءات والتحركات الدبلوماسية للبلدين، على مواجهة بعضهما البعض، حيث يحاول المغرب إقناع بعض الدول المعترفة بجبهة البوليساريو، بسحب أو تجميد اعترافها. مسعى قال مصدر دبلوماسي مغربي رفيع، إنه نجح هذه السنة، «حيث أفلحنا في إقناع بعض الدول بتغيير موقفها، لكنها فضلت عدم الإعلان عن ذلك هنا في نيويورك وخلال أشغال الجمعية العامة، بل ستقدم على هذه الخطوة بعد العودة إلى عواصمها»، يقول مصدر «أخبار اليوم»، قبل أن يستدرك ويقول: «إذا لم تتدخل أياد أخرى وتغيّر مسار الأحداث في اتجاه آخر»، في إشارة واضحة إلى الدبلوماسية الجزائرية.

معتقلون سياسيون يرفضون طلب المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعليق الاعتصام

التصنيف : 08 أكتوبر 2013.

اعتصام المعتقلين السياسيين المرابطين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ الـ22 من شهر غشت الماضي يتواصل. فبعد كل المحاولات لتعليقه خلال أيام عيد الأضحى المقبل، قرروا خلال الاجتماع الأخير لتنسيقيتهم مواصلة الاعتصام.

وكانت أهم المحاولات لإقناع المعتقلين السياسيين تعليق اعتصامهم، تلك التي حملها إليهم رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف مصطفى المانوزي بعد الاجتماع الذي جمعه الأسبوع الماضي، بمسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث أكد مصدر من التنسيقية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين، أن «طلب المجلس الذي حمله المانوزي أخضعناه إلى التصويت».

وبعد التداول في طلب المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعليق الاعتصام خلال أيام العيد، «كانت الأغلبية مع الاستمرار في الاعتصام»، يقول المصدر نفسه، الذي أكد أن أغلبية المعتصمين فضلوا مواصلة الاعتصام لكونهم «لا يتوفرون على مصاريف العيد»، مضيفا أنه «سبق لنا أن وقعنا في نفس المشكل السنة الماضية وعلقنا الاعتصام وهاهي معاناتنا تصل عامها الثامن».

بلحاج لغنيمي، عضو السكرتارية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين، والذي يخوض إلى جانب رفاقه الاعتصام، بالرغم من معاناته مع داء السكري، قال إنه أمام غياب الحوار، فإن «الاعتصام سيتواصل»، وحالة لغنيمي المرضية ليست الوحيدة بين المضربين عن الطعام، فهناك «حالات تعاني من نفس المرض وأخرى تعاني من ارتفاع ضغط الدم»، يقول لغنيمي، الذي لم يخف استياءه من «صمت وتجاهل الحكومة والمجلس لوطني لحقوق الإنسان في التعامل مع ملفاتهم»، التي عرفت، يضيف لغنيمي، «جمودا كبيرا مع مجيء الحكومة الحالية».

وبين من يتحمل مسؤولية تفعيل ملفاتهم العالقة هل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أم الحكومة؟، يصر رفاق لغنيمي، الذين يتزايد عددهم يوما بعد يوم أمام بوابة المجلس، فالاستجابة إلى مطالبهم التي لخصها بلاغ لتنسيقيتهم في«التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل و الإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم ، إضافة إلى إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد»، يجعلون منها قضية «كرامة ومصير»، يؤكد أحد المعتقلين السياسيين السابقين، الذي فضل البقاء معتصما أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان على العودة إلى أهله وذويه

العلم

أخيرا حسم مجلس النواب الأمر

نائبتان برلمانيتان بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

نعيمة فرح

فتيحة مقنع

علمت «العلم» أن مجلس النواب صادق أخيرا على مندوبتيه بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد تأخر ناهز السنتين، وأكدت مصادر للعلم أن الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية كان يعيق هذه العملية، إلى أن تمكن المجلس أخيرا من الحسم في هذه القضية، وانتدب المجلس نائبتين وهما الأستاذة فتيحة مقنع عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والأستاذة نعيمة فرح عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

الحسين الوردي: 10500 مهاجر غير قانوني استفادوا من فحوصات مجانية للسيدا

دراسة: التسول أهم نشاط مدر للدخل لدى المهاجرين الأفارقة ناطقي الانجليزية

أنس رضوان

278/3

كشف الحسين الوردي، وزير الصحة، صبيحة أمس الثلاثاء، بالرباط خلال ورشة لتقديم "نتائج الوضعية الصحية والهشاشة للمهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية بالمغرب"، أن "حوالي10500 مهاجر في وضعية غير قانونية استفادوا خلال السنة الماضية من فحوصات مجانية تهم الإصابة بفيروس السيدا"، مشددا على أن "المهاجرين مهما كانت وضعيتهم القانونية، فإنهم يستفيدون ككل المغاربة من برامج الصحة العمومية بالمجان إلى جانب فحوصات السيدا في مجالات تتعلق بكل من صحة الأم والطفل، والإصابة بداء السل، والملاريا، والبلهارسيا".

إلى ذلك ذكرت دراسة حديثة أجريت على 687 مهاجر في وضعية إدارية غير قانونية في المغرب منتمين إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء، يتكلمون اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، أنجزتها وزارة الصحة بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة السيدا، وبدعم من مديرية التنمية والتعاون السويسرية والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا، "ذكرت" أن "أهم نشاط مدر للدخل بالنسبة لناطقي الانجليزية هو التسول"، بالإضافة إلى أن "33 بالمائة من ناطقي الفرنسية الذين شملتهم الدراسة يتوفرون على مستوى التعليم الجامعي مقارنة مع 15 بالمائة من ناطقي الانجليزية"، في حين أنه بالنسبة للنساء، فإن "73 بالمائة من ناطقات الفرنسية و69 بالمائة من ناطقات الانجليزية استفدن من خدمات صحية تهم تتبع الحمل"، تقول الدراسة.

هذا وأوضحت الدراسة التي تم تقديمها صبيحة أمس الثلاثاء، خلال ندوة صحفية بالرباط أن "44 بالمائة من ناطقي الفرنسية و63 بالمائة من ناطقي الانجليزية اشتكوا من أعراض مرضية"، في حين أن "22بالمائة من ناطقي الفرنسية و32 بالمائة من ناطقي الانجليزية استفادوا من خدمات صحية"، ناهيك عن أن "56 بالمائة من المهاجرين استشاروا طبيبة بسبب ظهور أعراض الملاريا"، و" 50 بالمائة لجئوا لمستوصف صحي خلال السنة الماضية"، على حد تعبير الدراسة التي تتوفر "الأخبار" على نسخة منها.

وتجدر الإشارة إلى أن "هذه الدراسة تندرج ضمن مشروع أطلقته وزارة الصحة بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة السيدا، وبدعم من مديرية التنمية والتعاون السويسرية والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا"، حيث يهدف بحسب الحسين الوردي وزير الصحة، إلى "بلورة استراتيجية مندمجة تهدف إلى تكثيف جهود المغرب في مجال الارتقاء بصحة المهاجرين"، وذلك عبر "وضع خطة عمل لتعزيز خدمات الوقاية والتكفل بالمهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية في المغرب"، حيث "يندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ التوجيهات والتعليمات الملكية من أجل بلورة سياسة شمولية، وتفعيل توصيات التقرير الأخير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ما يخص الأجانب وحقوق الإنسان"، يقول الحسين الوردي.

المقاربة المغربية لموضوع الهجرة تنسجم تماما مع المعايير الدولية (مسؤول ببرنامج الأمم المتحدة لمحاربة السيدا)

الرباط/ 08 اكتوبر 2013 /ومع/ أكد مدير برنامج الأمم المتحدة لمحاربة السيدا بالمغرب، السيد كمال العلمي، اليوم الثلاثاء بالرباط، أن المقاربة التي يعتمدها المغرب بخصوص الهجرة والتي تستند على حقوق الانسان والالتزامات الدولية للمملكة، من حيث حماية حقوق المهاجرين تنسجم تماما مع المعايير الدولية ذات الصلة.

وأوضح السيد العلمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش ورشة تفكير للنهوض بالصحة في أوساط المهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب، التي افتتحت اليوم بالرباط أن "التدابير المتخذة من قبل المغرب بخصوص الهجرة تتماشى مع التوجهات الدولية وأن الوكالات الأممية بالمغرب ستعمل على دعم جهود المغرب في هذا المجال".

وذكر المسؤول الأممي بأن المغرب ساهم في العديد من المبادرات التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة لمحاربة السيدا، وذلك بتنسيق مع مختلف الهيئات الأممية الأخرى، خاصة تلك التي تروم تحسين الخدمات الصحية لفائدة المهاجرين والسكان الرحل الذين يعانون غالبا أقصى درجات الهشاشة.
وشدد السيد العلمي على أن تنظيم هذا اللقاء يكتسي أهمية خاصة نظرا لكونه سيمهد الطريق لفتح حوار وطني حول تحسين الولوج إلى الخدمات للمهاجرين في المغرب، ومنهم على الخصوص المتواجدين في وضعية غير قانونية والمنحدرين من بعض بلدان جنوب الصحراء.

ومن جانبه، أشاد ممثل منظمة الصحة العالمية في المغرب، إيف ساوتيراند، بكون المغرب، وخاصة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أخذ بعين الاعتبار جميع خلاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بمسألة تواجد الأجانب على التراب الوطني، لافتا الانتباه إلى أنه من المهم جدا أن يتكفل المغرب بالقضايا الصحية التي تهم هؤلاء المهاجرين.

وذكر السيد ساوتيراند بأن الجمعية العالمية للصحة كانت قد بلورت سنة 2008 مخططا لدعم البلدان في الشق المتعلق بصحة المهاجرين، وأن منظمة الصحة العالمية أكدت دعمها للمغرب في ما يخص التكفل بالمهاجرين، سواء على مستوى تتبع أوضاعهم أو تكييف النظم الصحية بما يمكن من أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار أو وضع قوانين وتشريعات تكون منسجمة مع المعايير الدولية ذات الصلة.

وأشار المسؤول إلى أن هذه الورشة ستتيح توفير والاطلاع أيضا على معلومات أكثر دقة بخصوص الحالة الصحية للمهاجرين غير الشرعيين واحتياجاتهم، فضلا عن كونها تشكل فرصة سانحة لصياغة مخطط عمل للتكفل بشكل أفضل بهؤلاء الأشخاص.

خبراء وملاحظون دوليون يشاركون في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة لتجديد دعمهم للقضية الوطنية

إعداد .. بشرى بنيوسف

نيويورك (الأمم المتحدة) 8 أكتوبر 2013 /ومع/ يشارك عدد من الخبراء والجامعيين والملاحظين الدوليين، الذين قدموا من مختلف مناطق العالم ابتداء من اليوم الثلاثاء في أشغال اللجنة الرابعة للأمم المتحدة بنيويورك، لتجديد دعمهم للقضية الوطنية.

ويوجد أيضا من بين هؤلاء المشاركين الذين قدموا من أوروبا وآسيا وأوقيانوسيا، وأمريكا، وإفريقيا، العديد من الصحراويين، خصوصا أولئك الذين يواصلون الالتحاق بشكل مكثف بالمملكة، بعد اقتناعهم بالدينامية الجديدة التي أطلقها المخطط المغربي للحكم الذاتي، وكذا بمختلف الإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة، **خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والجهوية المتقدمة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ومن المنتظر، أن يشارك في هذا النقاش، الذي سيتواصل إلى غاية الجمعة المقبل، عدد من الموظفين السامين السابقين بالأمم المتحدة والجامعيين والملاحظين، الذين سيتقاسمون آراءهم ووجهات نظرهم بشأن هذه القضية، وكذا التأكيد أمام الدول الأعضاء باللجنة الرابعة للأمم المتحدة على وجاهة المبادرة المغربية حول الصحراء، التي وصفها مجلس الأمن الدولي ب"الجدية وذات مصداقية".

ويؤكد القرار، الذي صادق عليه مجلس الأمن بإجماع أعضائه في أبريل 2013، والذي يمثل امتدادا للقرارات السابقة المعتمدة منذ سنة 2007، وجاهة المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

ويحدد هذا القرار معايير حل سياسي نهائي يرتكز على الواقعية وروح التوافق. كما يحفظ بقوة آفاق استئناف واعد للمفاوضات، ويوضح بشكل دقيق ونهائي الزاوية التي ينبغي من خلالها معالجة كل الجوانب الأخرى المرتبطة بهذا النزاع الإقليمي.

وقد أضحى الطابع الإقليمي لهذا النزاع واضحا ومحددا بعد النداء المباشر والمحدد التي تم توجيهه إلى عدد من الدول المجاورة للانخراط بقوة من أجل وضع حد لوضعية الجمود الراهنة، والتقدم نحو إيجاد حل سياسي نهائي.

وبهذا، تجد الجزائر نفسها مدعوة إلى الانخراط، بشكل بناء، في البحث عن حل سياسي. وقد أكد قرار مجلس الأمن أن تسوية هذا النزاع وتعزيز التعاون بين دول اتحاد المغرب العربي سيساهمان في دعم الاستقرار والأمن بمنطقة الساحل.
ومن جهة أخرى، جدد مجلس الأمن دعوته إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، وذلك بالنظر إلى أن هذا الأمر أصبح، لاعتبارات إنسانية، ضرورة ملحة، لاسيما في سياق أجواء انعدام الأمن والاستقرار التي تسود منطقة المغرب العربي والساحل.

مغربي مقيم بانجلترا يتعرض للنصب والابتزاز في مشروع سياحي بالصويرة

08-10-2013

نجاة بوعبدلاوي

تعرض مستثمر مغربي لعملية النصب والابتزاز من طرف مجموعة من المنتخبين، من بينهم رئيسي جماعة وبرلماني.

و قال المستثمر بوجمعة عزوزي بن أحمد القاطن بالديار الانجليزية، أنه حاول أن ينجز مشروعا سياحيا ببلده الأصلي، لكنه تعرض للحيف من طرف مجموعة من المسؤولين بدوار الباشرة بجماعة بوزرقطون بإقليم الصويرة.

وأكد عزوزي أن هدفه كان هو الاستثمار في بلده، وذلك بإنجاز مشروع سياحي يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وجلب السياح الأجانب والمغاربة إلى المنطقة، إلا أنه فوجئ بتلاعب المسؤولين وشططهم في استعمال السلطة على حد تعبيره، مشيرا إلى أن هناك من أراد أن يجهز على كل حقوقه ويجرده من وطنيته، ويستولي على مشروعه بحجة أنه لا يتوفر على الشروط اللازمة.

وأبرز عزوزي أنه يتوفر على الوثائق التي تثبت أن مشروعه جاهز ويتوفر على جميع المواصفات، كما أشار إلى أنه يتوفر على جميع الضمانات التي تجعل من المشروع مشروعا ناجحا سيساهم في توفير فرص الشغل، والنهوض بالقطاع السياحي بالمنطقة.

وكشف عزوزي في رسائل موجهة إلى كل من الوزير المكلف بالجالية ووزير السياحة ورئيس مجلس **الجالية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن رئيس جماعة مولاي بوزرقطون أخضعه ل "شروط غريبة"، إذ وجهه إلى مكتب أحد الموثقين ووجد لديه برلمانيا ورئيس جماعة "تافتاشت"، الذين حددوا مبلغا للبقة الأرضية، وساوموه من أجل التلاعب، مضيفا أن رخصة البناء الأولى منحها رئيس جماعة مولاي بوزرقطون لنفسه كمستفيد على الرغم من أن ملكية البقعة في اسم عزوزي.

وأضاف المتضرر أنه أوقف أشغاله بعد أن تكبد خسارة تفوق 400 مليون سنتيم، وأصبح يعيش ظروفا نفسية جد صعبة، يتحملها بفضل دعم أسرته الصغيرة ومجموعة من الشرفاء بهذا البلد.

Quatrième Commission de l'Assemblée générale de l'ONU à New York

Des pétitionnaires du monde entier réitèrent leur soutien à la cause nationale

M796/1

Des pétitionnaires venus de toutes les régions du monde interviendront à partir de ce mardi devant la quatrième Commission de l'Assemblée générale de l'ONU à New York pour réitérer leur soutien à la cause nationale.

Ces pétitionnaires, en provenance d'Europe, d'Asie, d'Océanie, d'Amérique et d'Afrique se sont donnés rendez-vous à ce débat, qui se poursuivra jusqu'à vendredi prochain. Parmi les participants de nombreux Sahraouis, notamment parmi ceux qui continuent de regagner par vagues successives le Royaume, convaincus par la nouvelle dynamique que peut enclencher le plan marocain d'Autonomie et les multiples réformes engagées dans le Royaume, notamment le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), la régionalisation avancée, le Conseil économique, social et environnemental (CESE).

D'anciens hauts fonctionnaires de l'ONU versés dans le sujet, des universitaires et observateurs, partageront également leurs analyses sur la question, et démontreront devant les Etats membres de la 4ème Commission de l'ONU, la pertinence de l'initiative marocaine sur le Sahara, qualifiée par le Conseil de sécurité de l'ONU de "sérieuse et crédible". En effet, la dernière résolution adoptée, à l'unanimité des Quinze membres du CS de l'ONU, en avril 2013, se situe dans le prolongement des résolutions antérieures adoptées depuis 2007, et confirme, une fois de plus, la prééminence de l'Initiative d'autonomie présentée par le Maroc.

Elle fixe ainsi les paramètres d'une solution politique définitive basée sur le réalisme et l'esprit de compromis.

De plus, elle confirme, avec vigueur, les paramètres incontournables de la solution politique, préserve fortement les perspectives d'une relance prometteuse des négociations et clarifie, de manière précise et définitive, le cadre de traitement des autres aspects de ce différend régional.

Le caractère régional de ce conflit est, désormais, clarifié et précisé par un appel direct et spécifique lancé aux Etats voisins pour s'impliquer plus résolument, en vue de mettre fin à l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique définitive.

L'Algérie se trouve, dès lors, interpellée pour s'investir, de manière constructive, dans la recherche de la solution politique. De même, la résolution a reconnu que le règlement de ce différend, doublé d'une coopération des Etats membres de l'UMA, contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région du Sahel.

Par ailleurs, le Conseil de sécurité a réitéré sa demande de procéder au recensement des populations des camps de Tindouf, en encourageant pour la première fois des "efforts" dans ce sens. Ces "efforts" s'adressent au Haut-Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés (HCR) et à l'Etat hôte, l'Algérie, conformément à la Convention de 1951, relative au statut des réfugiés.

La mise en œuvre de cette obligation, fondée sur des considérations humanitaires, devient plus que jamais nécessaire dans le contexte menaçant d'insécurité et d'instabilité qui prévaut dans l'espace maghrébo-sahélien.

Q&R: Premiers pas vers une nouvelle politique d'asile au Maroc

Articles d'actualité, 8 octobre 2013
© HCR/M.Fawe

RABAT, Maroc, 7 octobre (HCR) – **Suite à la publication d'un rapport du Conseil national des droits de l'homme sur la situation de l'asile et de l'immigration au Maroc,** le Gouvernement marocain a récemment annoncé sa volonté de mettre en place une nouvelle politique migratoire et a convoqué une commission interministérielle chargée d'établir un système d'asile. Un premier pas a déjà été franchi avec la réouverture du Bureau des Réfugiés et des Apatrides le 25 septembre 2013. Cette nouvelle configuration aura un impact important sur la vie des réfugiés et demandeurs d'asile au Maroc et redéfinit le rôle de plusieurs acteurs, dont celui du HCR auparavant en charge de la protection et de l'assistance des réfugiés et demandeurs d'asile au Maroc. Dalia Al Achi, Chargée d'information régionale au bureau du HCR de Tunis, s'est entretenue avec Marc Fawe, Chargé des relations extérieures du bureau du Maroc, sur ces derniers développements.

Quels étaient les défis dans le passé et quels sont les changements par rapport aux procédures antérieures ?

Le Maroc, dans un souci d'honorer ses engagements internationaux en matière de droits de l'Homme, a décidé de mettre en place une nouvelle politique nationale d'immigration et d'asile. Le 10 septembre 2013, Sa Majesté le Roi Mohammed VI a donné au Gouvernement ses Très Hautes Orientations pour développer cette politique sur base de recommandations proposées par le **Conseil national des Droits de l'Homme**.

La réouverture du Bureau des Réfugiés et des Apatrides (BRA) ce 25 septembre est une première étape qui témoigne de la volonté des autorités marocaines de mettre rapidement en place un dispositif national, légal et opérationnel, ce qui permettra aux personnes fuyant la persécution dans leurs pays d'origine de trouver la protection et la possibilité de reconstruire leur vie en toute dignité et en sécurité au Maroc.

La première tâche assignée au BRA est de passer en revue et de valider des dossiers des réfugiés antérieurement reconnus par le HCR Maroc. Ce travail est réalisé par un comité ad hoc composé de différents départements ministériels et du HCR.

A terme, la volonté du Maroc est d'assurer pleinement l'accompagnement et l'assistance aux demandeurs d'asile et réfugiés, ainsi que la procédure de détermination de statut de réfugié.

Il s'agit aussi d'un moment historique dans la mesure où, précédemment, le statut des réfugiés attribué par le HCR n'était pas confirmé par les autorités marocaines. Aux yeux de la loi, les réfugiés étaient donc en situation irrégulière, sans statut légal au niveau national. A partir d'aujourd'hui, les réfugiés enregistrés auprès du HCR Maroc seront en majorité reconnus comme tel par le Gouvernement marocain et ils disposeront d'un permis de séjour.

Quel est le rôle du HCR dans cette transition et quel sera son rôle une fois le dispositif mis en place ?

Depuis que Sa Majesté le Roi Mohammed VI a annoncé la volonté du Maroc d'adopter une nouvelle politique d'asile, le HCR est engagé dans un dialogue régulier avec les autorités marocaines pour garantir une transition harmonieuse et travaille en étroite collaboration avec les départements ministériels concernés pour mettre en œuvre les différents éléments du nouveau dispositif d'asile.

Le HCR fait ainsi partie du comité ad hoc qui travaille sur la validation de statut et s'assure que toutes les précautions sont prises pour mener au mieux le processus d'examen des dossiers et d'entretien avec les réfugiés reconnus par le HCR. Le HCR offrira aux membres du BRA tout l'appui nécessaire en termes de formation pour compléter et parfaire leur connaissance en matière d'asile.

Le HCR est également en train de discuter avec les autorités nationales de la procédure intérimaire qui permettra d'enregistrer les nouvelles demandes d'asile et de procéder à la détermination de statut de réfugié.

Le HCR a enfin proposé son expertise pour appuyer les autorités marocaines dans le développement de sa nouvelle loi sur l'asile et de sa stratégie d'insertion des réfugiés dans la société marocaine. Le rôle de chaque acteur dans la procédure intérimaire aux niveaux législatif et institutionnel reste à déterminer.

Quelles activités le HCR continuera-t-il de mettre en œuvre ?

En attendant que le Gouvernement ait pris toutes les mesures nécessaires pour assurer une procédure d'asile conformes aux standards internationaux, le HCR continuera de mettre en œuvre les programmes d'assistance aux réfugiés et demandeurs d'asile comme par le passé.

Les partenariats avec la Fondation Orient Occident (éducation, écoute psychosociale, projets d'inter culturalité), l'AMAPPE (autosuffisance et formation professionnelle) et Action Urgence (santé) se poursuivront.

L'enregistrement et la détermination de statut de réfugié ont quant à eux été suspendus pour une courte période de temps, ceci afin de permettre de se concentrer sur le travail du comité ad hoc du BRA en charge de la validation de statut des réfugiés reconnus par le HCR. Ces activités reprendront très prochainement.

Ensuite, le HCR accompagnera le Maroc à tous les niveaux où son expertise sera requise et nécessaire, et ce afin de soutenir le pays dans le respect de ses engagements internationaux. Cet accompagnement pourra concerner l'enregistrement des demandes d'asile, la détermination de statut de réfugié ou les programmes d'assistance. Le HCR continuera à œuvrer pour l'intégration des standards internationaux adoptés en matière de droit d'asile et à travailler sur l'insertion des réfugiés dans leur communauté d'accueil avec l'appui de ses partenaires locaux et internationaux.

Les autorités marocaines sont-elles prêtes techniquement à endosser ce nouveau rôle ?

Techniquement parlant, il reste encore beaucoup de choses à développer, en termes d'activités opérationnelles, de procédures et de responsabilités. Le HCR est aux côtés du Gouvernement du Royaume du Maroc pour l'appuyer dans ses efforts.

Les autorités marocaines ont par ailleurs exprimé leur volonté de mettre en place la nouvelle politique d'asile en tenant compte des recommandations du **Conseil national des Droits de l'Homme**, et leur souhait de bénéficier de l'expertise et de l'appui du HCR. Les autorités marocaines ont donc montré leur entière disposition à endosser leur nouveau rôle et à assumer pleinement leurs responsabilités.

Comment les réfugiés ont-ils reçu cette nouvelle ?

Le HCR ne dispose pas encore de données précises et globales concernant la perception par les réfugiés des nouvelles évolutions. Ceci étant, les premiers échos sont positifs.

En quoi cette nouvelle approche améliorera-t-elle les conditions de vie des demandeurs d'asile et des réfugiés au Maroc ?

Précédemment, la situation des réfugiés et des demandeurs d'asile au Maroc était incertaine. La possession d'une carte de réfugié – délivrée par le HCR – ne garantissait pas à l'intéressé un titre de séjour, l'accès au marché du travail, au logement et aux services de base. Les réfugiés et les demandeurs d'asile possédant un document du HCR étaient effectivement protégés contre le refoulement mais, aux yeux de la loi marocaine, ils étaient en situation administrative irrégulière. Tolérés donc, mais sans statut légal.

Le nouveau dispositif, à terme, permettra la régularisation de la situation des réfugiés et des demandeurs d'asile. La réception d'une carte de réfugié donnera entre autres la possibilité de recevoir une carte de séjour délivrée par la Direction Générale de la Sûreté nationale, de travailler dans le secteur formel, d'avoir accès aux services publics ou encore de louer un logement en toute légalité. Une meilleure opportunité d'insertion dans le pays d'accueil donc.

Cette nouvelle configuration devrait aussi permettre une meilleure protection des réfugiés et des conditions de vie équivalente à celles des ressortissants marocains, comme prévu dans la Convention de Genève, ratifiée par le Maroc en 1956. Même s'il reste encore du travail pour assurer une intégration complète des réfugiés, le Maroc avance à grand pas vers un système d'asile conforme aux standards internationaux, humain et respectueux des besoins spécifiques des réfugiés et des demandeurs d'asile.

Morocco asks for EU help to integrate immigrants

10/09/2013 - 8:01pm

Morocco is calling on European countries to help fund the integration of immigrants in its society. The government's National Council for Human Rights recommended in its report published on September 9 that the country integrate some migrants into society, with jobs, schooling and a legal status.

The Council said European countries should "work actively for the success of this operation and mobilise the human and financial resources necessary to put in place a policy of integrating migrants." Morocco has long been a major transit point for immigrants from all over Africa seeking a better life in Europe. But the Moroccan authorities say that following pressure from Europe to stem the tide of illegal immigration has resulted "a real success as witnessed by the figures for arrest and numerous declarations by satisfaction by different European countries."

In many cases according to rights groups and officials, Europeans are also emigrating to Morocco in an effort to escape the economic crisis affecting much of Europe. Even Morocco's King Mohammed VI noted that there are now Spanish and French nationals leaving their countries for Morocco.

Rights groups have repeatedly criticised the treatment of migrants at the hands of security forces, describing beatings, arbitrary arrests, abuse and expulsions across desert borders without water.

The government's National Council for Human Rights Acknowledging there had been abuses. But, in a meeting on the issue that included the prime minister, the king maintained that while there might be excesses, the use of violence was not systematic and security forces were instructed to respect immigrants' human rights.

He ordered his ministers to develop a new universal immigration policy that would in part seek to integrate some migrants.